الأمم المتحدة S/2003/413

مجلس الأمن

Distr.: General
9 April 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أصدرته حكومة جمهورية أوغندا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن قرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣) (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيماكولا **كيوانواكا**
السفير فوق العادة
والسفير المفوض الممثل الدائم لأوغندا
لدى الأمم المتحدة

160403 150403 03-31786 (A)
0331786

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

البيان الذي أصدرته جمهورية أوغندا في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن قرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣)

ترحب أوغندا بقرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣) المعتمد في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. ومن ثم تحيي أوغندا في هذا البيان موقف مجلس الأمن إزاء المسائل ذات الصلة وتنظر في بعض المسائل التي أثيرت في القرار.

الحوار فيما بين الكونغوليين

تنضم أوغندا إلى مجلس الأمن والمجتمع المدني بصفة عامة للترحيب بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الكونغولية في بريتوريا في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ حول الترتيبات الانتقالية للتوصل إلى نظام سياسي دائم في الكونغو.

وترحب أوغندا كذلك بتصميم الأطراف الكونغولية عندما بتت بصفة نهائية في المسائل المعلقة ووقعت على القانون الختامي في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في صن سيتي في جمهورية جنوب أفريقيا. ومما له أكبر مغزى أيضا الاتفاق العالمي الشامل الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالإضافة إلى المذكرة الإضافية المتعلقة بالجيش والأمن الموقعة في بريتوريا في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، ودستور المرحلة الانتقالية المعتمد في صن سيتي في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ونحيي كل هذه الجهود التي لم تعرف الكلل، والتي بذلها بصفة خاصة كل من ميسّر الحوار وجمهورية جنوب أفريقيا. وتشجع أوغندا الأطراف الكونغولية على المضي في هذا الطريق، وتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بدون تراخٍ أو وضع عقبات على طريق تنفيذه.

الحالة في إيتوري

تشاطر أوغندا قلق مجلس الأمن بشأن الحالة في إقليم إيتوري. وتتسم الحالة في إيتوري باشتباكات بين القبائل والفصائل، مما يسيء إلى حياة السكان في المنطقة وإلى أمنهم. ولهذا السبب ترى أوغندا أن فراغا سينشأ، والحالة ستزداد تفاقما إذا انسحبت القوات الأوغندية بدون إيجاد ترتيبات بديلة.

ومما يدعو إلى السرور أن الأمم المتحدة التي اعترفت بالوضع المذكور أعلاه، تؤدي عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا إيجابيا في الجهود المبذولة للبحث عن ترتيبات أمنية بديلة لإيتوري.

اتفاق لواندا ومغزى لجنة إعادة السلام إلى إيتوري

أرسى اتفاق لواندا المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا الذي سهّلته أنغولا، أسس التسوية في منطقة إيتوري، كما يؤكد ذلك القرار.

وترمي لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، بموجب اتفاق لواندا، إلى استتباب الأمن، وإنشاء إدارة انتقالية، ووضع ترتيب أمني لإيتوري، ومن شأن ذلك أن يمكن أوغندا من سحب قواتها من المنطقة. ويهدف اتفاق إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري إلى إيجاد منفذ يناسب جميع الأطراف المعنية، وذلك لأنه لا يوجد ترتيب بديل يمكن التوصل إليه.

التهديدات التي توجهها رواندا

نظرا لأن مجلس الأمن أكد أن جميع الأطراف يجب أن تتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتشكيل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري دون تأخير، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام العام في بونيا، تشعر أوغندا بالقلق إزاء التهديدات التي توجهها رواندا وعملاؤها من اتحاد الوطنيين الكونغوليين. ولا تستطيع لجنة إعادة السلام إلى إيتوري الشروع في أداء عملها كما هو منتظر منها بموجب اتفاق لواندا بسبب عناد اتحاد الوطنيين الكونغوليين الذي شجعته ودعمته رواندا. والواقع أنه ينبغي الإعراب عن القلق إزاء رد رواندا المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٣ على قرار مجلس الأمن ١٤٦٨ (٢٠٠٣)، وتتحدى رواندا فيه اتفاق لواندا، وبصفة خاصة ما تسميه مفهوم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

ويساور رواندا القلق البالغ إزاء البعد الجديد للحالة في إيتوري. ولدى أوغندا أدلة على أن الخطة التي وضعتها رواندا وعملاؤها في اتحاد الوطنيين الكونغوليين والتي أدت إلى الهجمات على مواقع قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، تشمل هجوما متزامنا يشنه فريق متمرد أوغندي يسمى جيش الخلاص الشعبي. والواقع أنه تم القبض على ٢٢ من المنشقين التابعين لجيش الخلاص الشعبي واعترفوا بأن رواندا تدعمهم.

التدابير المتخذة لتسهيل المساعدة الإنسانية وعمل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري

يطلب القرار إلى جميع الأطراف، ولا سيما في إيتوري، أن تضمن أمن السكان المدنيين وأن تسمح لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنظمات الإنسانية الوصول المباشر وبدون عقبات للسكان الذين بحاجة إلى مساعدة. ويؤكد القرار أيضا أن جميع الأطراف يجب أن تتعاون مع البعثة لإنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري بدون تأخير، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لاستعادة النظام العام في بونيا، وفقا للترتيبات التي توصلت إليها الأطراف الكونغولية وفي إطار لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

وبعد الهجمات التي وقعت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، والتهديدات المرتبطة بها، قررت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية نشر قوات كافية لتثبيت الاستقرار في كل مدينة بونيا وضواحيها. ووفرت الأمن على الطرق المؤدية إلى بونيا من أجل ضمان وصول الإمدادات الغذائية والمساعدة الإنسانية إلى السكان. كما أنها حرصت على وجود بيئة آمنة يمكن من خلالها بدء عملية تشكيل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، وفقا لاتفاق لواندا. وبعد تحقيق هذه الأهداف، توقفت العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع الشعبي الأوغندية.

وسمح هذا التدخل بإنشاء ممرات تمر بها المساعدة الإنسانية. وسمح أيضا ببدء عملية إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري. وتم التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في إقليم إيتوري في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ في بونيا. وكان اتحاد الوطنيين الكونغوليين الطرف الوحيد الذي لم يوقع على الاتفاق. وسمح التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بتمهيد السبيل أمام اللجنة التحضيرية المتعلقة بلجنة إعادة السلام إلى إيتوري لبدء عملها في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣. وقد تم الآن تشكيل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، ولاتحاد الوطنيين الكونغوليين مقعد فيها، وتم عقد أول اجتماعاتها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبدأت اللجنة عملها رسميا في بونيا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتأمل أوغندا أن العملية لن تتوقف، بحيث تتمكن لجنة إعادة السلام إلى إيتوري من أداء عملها الذي سيؤدي إلى انسحاب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية، كما ينص على ذلك اتفاق لواندا. والجدير بالملاحظة أننا تعاونا خلال هذه العملية كلها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي اشتركت على نحو فعّال في إنشاء وتسهيل عمل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري. ولا يقتصر عمل قوات الدفاع الشعبي الأوغندية على توفير الأمن في بونيا وضواحيها، بل أيضا يمتد إلى توفير الأمن إلى لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

تكثيف وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديم المزيد من المساعدة الإنسانية والدعم إلى لجنة إعادة السلام إلى إيتوري

ترحب أوغندا بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بأن يزيد الأمين العام من وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة إيتوري، لا سيما توليها المسؤولية عن المطارات. غير أنه على البعثة ألا تقصر عملها على عملية الرقابة. فتستطيع الأمم المتحدة أن تتخذ التدابير اللازمة الأخرى بما في ذلك إنشاء محطة رادار لردع إنزال الأسلحة من الجو.

وترحب أيضا أوغندا بالقرار الذي يقضي بأن يقدم الأمين العام مزيدا من الدعم والمساعدة للجهود الإنسانية وأن يسهل تشكيل لجنة إعادة السلام إلى إيتوري وأن يساعد اللجنة في عملها. ومن شأن هذا الدعم أن يعزز الجهود المبذولة الجارية.

انسحاب القوات الأوغندية

يطلب القرار من أوغندا أن تسحب كل قواتها بشكل كامل بدون مزيد من التأخير. وتود أوغندا إعادة تأكيد التزامها بسحب قواتها بالكامل من إيتوري بمجرد التوصل إلى ترتيب أمني بديل لتوفير الأمن إلى السكان، وفقا لاتفاق لواندا، أو أي مبادرة أخرى تتخذها الأمم المتحدة وتعتبرها أوغندا ملائمة. وعليه، لن تبقى أوغندا في إيتوري أكثر مما هو ضروري لكي تساهم قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في توفير بيئة أمنية للسكان وللجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

وفيما يتعلق بالتزام حكومة أوغندا بالانسحاب بحلول ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، لم تنسحب أوغندا لأنه لم يتم إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري الذي كان سيؤدي إلى وضع ترتيبات إدارية وأمنية بديلة في المنطقة. وتقوم الأطراف في اتفاق لواندا، وبتسهيل من أنغولا، بأعمال رصد مستمرة للحالة، بما في ذلك رصد الجدول الزمني، الذي يتم تنقيحه عندما تتطلب الحالة ذلك. وساعدت أيضا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية المفاوضات. والآن تم إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري، وأفضل ما يمكن عمله هو الاستفادة من الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن والعمل على نجاحها. وسوف تواصل أوغندا أداء دورها وهي مستعدة لسحب قواتها في أقرب فرصة ممكنة.

القلق الناجم عن التوترات المتزايدة بين رواندا وأوغندا

إذ يساور أوغندا القلق بسبب التوترات المتزايدة بين رواندا وأوغندا، تواصل أوغندا متابعة حل الخلافات بين البلدين بالوسائل السلمية. وبفضل وساطة الوزيرة كلير شورت البريطانية، توصل البلدان إلى تفاهم حول كيفية معالجة المسائل التي يوجد حولها خلاف، بما في ذلك إنشاء آلية تحقق للتصدي للاتهامات والاتهامات المضادة. ويراقب أداء الآلية ممثلون عن الوسيطة. غير أن رواندا تحدت الإجراءات المتفق عليها من خلال الادعاءات والبيانات التي قدمتها إلى الصحافة، خلافا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وهذا مثير للقلق لأن الأقوال تبعتها أفعال شبيهة بالأعمال القتالية. وكانت هناك تحركات للقوات بين الحدود المشتركة، وتحركات للقوات إلى شمال كيفو في المناطق التي تم إخلاؤها وفقا لاتفاق لوساكا. وكل هذه الأعمال بالإضافة إلى الأعمال السابقة المشار إليها في هذه الوثيقة تجعلنا لا نشك في أن لرواندا دوافع شريرة تجاه أوغندا.

ادعاء مشين يفيد بأن أوغندا شكلت تحالفا مع قوات الإبادة الجماعية

التوترات بين رواندا وأوغندا المشار إليها في القرار هي من صنع رواندا. وقد حرّضت رواندا الجمهور ضد أوغندا من خلال ربط أوغندا بمرتكبي الإبادة الجماعية.

ولا يمكن لأي أحد أن يتخيل ادعاء مشينا مثل هذا الادعاء الذي يفيد بأن أوغندا شكلت تحالفا مع قوات الإبادة الجماعية (إنتراهاموي/القوات المسلحة الرواندية السابقة، وجيش تحرير رواندا) بهدف الهجوم على رواندا. ومما يؤلم أوغندا أنه يتم ربطنا بإنتراهاموي، وبغير ذلك من مرتكبي الإبادة الجماعية. وكان المجرمون أحد الأسباب التي جعلتنا نذهب إلى الكونغو، مثل رواندا، وذهبنا أيضا ولضمان عدم تكرر الإبادة الجماعية في المنطقة. وفي الوقت الذي تسود فيه اللامبالاة، وقفت أوغندا إلى جانب رواندا لإدانة الإبادة الجماعية بالأقوال والأفعال. وعليه، من باب السخرية والقذف أن توجه رواندا مثل هذه الادعاءات التي لا أساس لها. ولن نتعامل أبدا مع إنتراهاموي. وقد ذهبت لجنة التحقق والتحقيق المشتركة بين رواندا وأوغندا، بوساطة من الوزيرة كلير شورت، إلى مختلف الأماكن ولم تعثر على أي دليل يؤكد مثل هذا الادعاء. ولا يمكن لأوغندا أن تفسّر مثل هذا الموقف الصارخ الذي اتخذته رواندا إلا بأنها تبحث عن جميع أشكال الحجج لتبرير دوافعها الشريرة ضد أوغندا.

النتائج

تؤكد أوغندا أن لا خطط لها لإيذاء رواندا. ولكن إذا هوجمت أوغندا فسوف تمارس حقها في الدفاع عن نفسها.

وفيما يتعلق بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلام الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى، تظل أوغندا بصفة عامة ملتزمة بالعودة إلى الأوضاع الطبيعية وفقا لاتفاق لوساكا، واتفاق لواندا، والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن.

وما زالت أوغندا ملتزمة بسحب قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية بمجرد اتخاذ الترتيبات الأمنية البديلة من أجل توفير الأمن في إيتوري، إما عن طريق لجنة إعادة السلام إلى إيتوري أو عن طريق أي طرف ثالث يرى مجلس الأمن أنه مناسب.

وزارة الخارجية
جمهورية أوغندا